



معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2023/02/11

تاريخ القبول: 2023/06/15

Printed ISSN: 2352-989X

Online ISSN: 2602-6856

أسلوب القصير بحروف العطف - دراسة نحوية دلالية

The Exceptionnism style with conjunctions- a semantic grammatical study

عبد النور حميدي

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، بوزريعة/ وحدة البحث

بتلمسان - (الجزائر)، a.hamidi@crstdla.dz

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث مسألة لغوية دقيقة جداً، وهي دلالة بعض حروف العطف على معنى القصير عند علماء النحو؛ وذلك لصلتها الوثيقة القوية بقواعد علم النحو العربي وضوابطه وبأحكام علم المعاني معاً.

وقد خلصنا إلى أهمية حروف العطف، ومنها: "بَلْ، وَلَكِنْ، وَلَا" التي يُستفاد من دخولها في بعض التراكيب الخاصة معنى القصير، مع تشابه نسبي بين الحرفين الأولين، واختلاف بينها في بعض الأحكام والدلالات عموماً.

الكلمات المفتاحية: أسلوب القصير؛ حروف العطف؛ نحو؛ دلالة

ABSTRACT

This study aims to investigate a very delicate linguistic issue, which is the indication of some conjunctions on the meaning of short for grammarians; This is due to its close and strong connection with the rules and controls of Arabic grammar and the provisions of the science of meanings together.

We have concluded the importance of the conjunctions, of course including "rather, but, and no", whose inclusion in some special constructions is understood as the meaning of exceptionnism despite the difference between them in some provisions and connotations.

Keywords: Exceptionnism style; conjunctive letters; Grammar; Semantic

1. مقدمة:

إنّ طرائق التعبير في لغتنا العربية تختلف أساليبها، وتتعدّد أشكالها بحسب المعنى المراد إصابته في الكلام، وعلم المخاطب بالخبر من عدمه. والعطف واحدٌ من هذه الوسائل اللّغوية التي يقتضي استخدامها البناء اللّغوي لتراكيب نحويّة خاصّة يُهدَف من ورائها إلى تحقيق معاني ودلالاتٍ مقصودةٍ بذاتها من جهة، وطلباً للخفّة والإيجاز من جهة أخرى.

ومن الحروف الموضوعية لتأدية وظيفة العطف في العربية، نجد: "بل"، و"لكن"، و"لا"، ولها بعض الأحكام الخاصّة في استعمالاتها وتوظيفها بطرقٍ معيّنة وبشروطٍ بيّنها علماء النّحو واللّغة، وما يستتبع ذلك من خروجها إلى معاني دقيقة كالإضراب، والاستدراك، والقصر.

أهميّة الموضوع:

تكمن أهميّة هذا الموضوع من الأهميّة التي تكتسيها حروف العطف بخاصّة في اللّغة العربيّة، لأنّها بمثابة الميزان الذي يُقيم الجملة، وبها تتحقّق جماليّة النثر والنّظم لدخولها في تركيب معظم العبارات أولاً، ومن قِبَل أنّ اللّغة العربيّة تميّز ببعض الأساليب الخاصّة تركيباً ودلالةً كأسلوب القصر بطريق العطف بوساطة "بل"، و"لكن"، و"لا" عند النّحاة ثانياً؛ فإنّ طرح هذه المسألة الدّقيقة للدراسة ممّا نراه مهمّاً لتفصيل القول في جوانبها المختلفة تركيباً ومعنىً على حدّ سواء.

الإشكاليّة:

وتأسيساً على ما مضى، تبلور إشكاليّة هذا البحث الذي سنسعى إلى الإجابة عن أهمّ الأسئلة المتعلّقة به، من نحو: ما شروطُ عمل هذه الحروف الثلاثة عند النّحاة لكي تدلّ على معنى اختصاص الشّيء بالشّيء؟ وما معالمُ معالجتهم لهذا الموضوع في حدوده النّحويّة والمعنويّة؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدّراسة إلى تسليط الضّوء على موضوعٍ دقيقٍ جدّاً، وهو محاولة تبيّن وجوه تحقّق معنى القصر بحروف العطف الثلاثة "بل"، و"لكن"، و"لا" عند علماء النّحو، والفروق الحاصلة بين كلّ واحدٍ من هذه الحروف من جهة قواعد النّحو من جهة، ومن حيث الدّلالة المعنويّة للعبارة وما تُخرِجُ إليها من أغراضٍ تُستفاد من سياق الكلام وطبيعة التّركيب النّحوي للجملة من جهة أخرى.

المنهج المتّبع:

سنعتمد المنهج الوصفيّ المناسب لطبيعة الموضوع، مع الاستعانة ببعض الوسائل المنهجية كالموازنة والتّحليل والاستنتاج.

2. دلالة "بل" على القصر عند النّحاة:

إنَّ لعمل الحرف "بَلْ" في العربية أوجهاً مختلفةً وشروطاً معينةً، وهو ما سنُبيّنه فيما حسب مضامين هذا المبحث المقسّم كما يأتي بيانه:

1.2 عملها في جملة التعت والعطف:

معروفٌ، أنَّ الحرف "بَلْ" من الحروف التي تأتي في الكلام بمعنى الإضراب عمّا قبلها، وإثبات الذي هو بعدها، وهي في عملها هذا، لها حالتان:

الأولى: أن تقع بعدها جملةً، فتكون للإضراب عن الأول إمّا على:

* جهة إبطاله كلياً، وإثبات ما يليها فقط، نحو قول الله، جل ثناؤه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾. التحل: [70]

* جهة الانتقال من غرضٍ إلى آخر من دون إبطال حكم الأول، كقوله، عز وجل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ الأعلى: [14، 15، 16]، وقوله عزّ من قائل: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾ المؤمنون: [62، 63]، وهذه المعاني كلّها قد أشار إليها سيبويه في كتابه، وزادها السيرافي إيضاحاً من أنَّ "بَلْ" لا تأتي دائماً مُبْطِلَةً حُكْمَ ما قبلها على كلّ حالٍ، بل إنّها قد تأتي أحياناً أخرى للإيدان (أي الإعلام) أنَّ قصّة الأول قد تَمَّتْ وشُرِعَ في غيرها، كما يقول الشاعر مثلاً: "دَعْ ذَا وَاتْرُكْ ذَا"، وما شابه ذلك عند تمام ما تكلم به، والانتقال إلى غيره. (سيبويه، 1991، صفحة 224/4)

الثانية: أنَّ يليها مفردٌ، ولها في ذلك وجهان أيضاً:

أحدهما: أنَّ يجيء الكلام قبلها موجباً غير منفيّ، فتكون "بل" حينئذٍ حرفَ عطفٍ بمعنى الاستدراك، وهو ما يُقرّره سيبويه في "باب مجرى التعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك" (سيبويه، 1991، صفحة 421/1)؛ إذ يرى أنَّ من أوجه ورود التعت في العربية، أنَّ يُفصلَ بينه وبين منعوته بـ "بَلْ"، كأنَّ يُقال: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ بَلْ سَاجِدٍ؛ إمّا غَلَطَ فاستدرك، وإمّا نَسِيَ فَذَكَرَ» (سيبويه، 1991، صفحة 430/1). وهو ما يؤكّده في الباب نفسه بقوله إنَّ من التعت أيضاً قولنا: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ، وما مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلْ لَيْيَمٍ، أبدلتُ الصّفةَ الآخرة من الصّفة الأولى، وأشركتُ بينهما "بَلْ" في الإجراء على المنعوت. وكذلك: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَالِحٍ، ولكنّه يجيء على النسيان والغلط؛ فيتدارك كلامه، لأنّه ابتدأ بواجب». (سيبويه، 1991، صفحة 434/1)

ويرى كثيرٌ من النحويين -وعلى رأسهم سيبويه- أنَّ "بَلْ"، و"لكن" حروفُ عطفٍ تُشركُ بين التعتين إجراءً لهما على حُكْمِ منعوتهما في الإعراب، تماماً كما هو شأن حروف العطف الأخرى كالواو، والفاء، وثمّ، وأو، ولا، وإمّا، وما شابهها، كقولنا مثلاً: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ وَذَاهِبٍ"، و"مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ فَذَاهِبٍ"، و"مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ ثُمَّ ذَاهِبٍ" (سيبويه، 1991، صفحة 429/1 و 433)، مشيراً في أثناء ذلك إلى كون هذين الحرفين (أي: بَلْ ولكن) لا يُتّبدآن، ولا يكونان إلّا على كلام سابق تشبيها لهما بـ (إمّا)، و(أو)، ونحوهما (سيبويه، 1991، الصفحات 90/1، 435-436)؛ فإنّه ممّا يكون جائزاً أيضاً في كلام العرب استخدام هاتين الأداتين العاطفتين في باب البدل كذلك، حيث تُشركُ بين الاسم المبدل والمبدل منه في حكم الجرّ مثلاً، في نحو قولنا: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ بَلْ جَمَّارٍ"، و"مَرَزْتُ بِرَجُلٍ

لَا بَلَّ حِمَارٍ؛ إذ إنه يكون على تفسير: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ"، الذي لا يخلو من أن يكون على وجه محالٍ لو قَصَدَ أن الرجل حماراً، ووجه حسن في حال إرادة إبدال الحمار مكان الرجل. وإما على الغلط والتسيان فاستدرك، وإما على إضراب المتكلم عن الأول وجعل الثاني مكانه؛ لأنه هو الذي كان معنياً ومقصوداً بحكم المرور عليه في أول الأمر، لا الذي قبله (ابن جني، 1985، صفحة 93)، كشأن المعرفة تماماً التي «تكون بدلاً من المعرفة، فهو كقولك: مَرَزْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ، إِمَّا غَلَطْتُ فَتَدَارَكْتُ، وإِمَّا بَدَأْتُ لَكَ أَنْ تُضْرِبَ عَنْ مُرُورِكَ بِالْأَوَّلِ وتجعله للآخر». (سيبويه، 1991، صفحة 16/2)

وأما الآخر: فَأَنْ يَتَقَدَّمَ "بَلَّ" نفياً، أو نحيي، وتكون إذ ذاك لتقرير ما قبلها على حالته منفياً وجعل ضده لما بعدها، نحو قولنا: "قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو"، و: "لَا يَنْقُصُ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو". (ابن هشام، 1995، صفحة 130)

وقد مثل سيبويه لذلك بجملة: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلَّ لَيْمٍ"، حيث أُبدلت الصفة الآخرة من الأولى، وأشركت بينهما "بَلَّ" في الإجراء على المنعوت. وكذلك لو قيل: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلَّ طَالِحٍ"، إذ القصْدُ بهذين المثالين، تقرير حكم عدم اتّصاف الرجل الممرور به بصفة الكرم، وإثبات ما هو ضدُّ له، وهو كونه لئيماً في الأول، ونفي المرور برجل ذي صلاح والنص على أنه عكس ذلك لأنه طالح في الثاني، وكذلك الحال في: "مَا قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو"، و"لَا يَنْقُصُ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو"؛ إذ المراد بهما جعل صفة القيام خاصة بعمرُو فقط لا زيد، على أن الجملة الأولى تدل على حدوث فعل القيام لهذا ونفيه عن الآخر في زمن مضى، وهو في الثانية على معنى نهي (زَيْدٍ) عن القيام، وإلصاق الفعل في مقابلة بعمرُو؛ لأنَّ الكلام مسبوق هنا بحرف التهي "لا" دلالة على وقوع الحدث إمّا في وقت إلقاء الخطاب، وهو الحاضر، أو على تنبيه لضرورة وقوعه على هذا الوجه في مستقبل الزمان. (الزحشري، 1993، صفحة 405)

ولكنَّ السؤال المطروح هاهنا، هو: إذا كان سيبويه يتحدث عن عطف "بل" لنعتين، إعراباً لا معنى، خاصّةً باسمٍ مذكورٍ في أول الكلام، فما الذي يقصده باستخدامه هنا لفظ البدل بقوله: إن الصفة الآخرة أُبدلت من الصفة الأولى؟

2.2 أحوال النعتين المعطوفتين إعراباً مع "بل":

يجبُ الشنتمري عن هذا، فيقول: إنَّ سيبويه قد استعمل «في هذا الموضع لفظ البدل على غير ما يعتاده التحوّيون، لأنَّ "البدل" في كلامهم هو أن يُقدَّر ما قبله مُسَقَّطاً، ويُقَامُ الثاني مقامه. ونحن إذا قدّرنا هذا في هذا الموضع لم يصلح الكلام لأنك لو قلت في كلامك: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلَّ لَيْمٍ": "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ لَيْمٍ" على قَصْدِكَ المعنى ذاته لا تُقَلِّبَ المعنى، فليس هذا المراد، وإمّا المراد أنك أبدلت الإيجاب من النفي على ما يصلح من اللفظ والمعنى، فيصير التقدير: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلَّ مَرَزْتُ بِرَجُلٍ لَيْمٍ". وكذلك "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ مَرَزْتُ بِرَجُلٍ طَالِحٍ"، فالأوّل من الكلام مُطَرَّحٌ غير معمول به، والثاني هو المعتمد عليه؛ فأبدل كلاماً معتمداً عليه من كلام مُطَرَّحٍ وهو معنى البدل». (الشنتمري، 1987، الصفحات 437-438)

وإثباتُ النعتين المعطوفتين بالحرف "بل"، في إعرابهما على منعوتهما ليس واجباً في كلّ حال، حسب سيبويه الذي يوضّح ذلك قائلاً: «وإن شئت رفعت فابتدأت على "هو"؛ فقلت: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ طَالِحٍ"، و"مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلَّ طَالِحٍ"، و"مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلَّ طَالِحٍ"؛ لأنها من الحروف التي يُبتدأ بها.

ومن ذلك قوله: عز وجل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: 26]. فالرفعُ هاهنا بعد النّصب كالرفع بعد الجرّ، وإن شئتَ كان الجرُّ على أن يكون بدلا على الباء. (سيبويه، 1991، صفحة 435/1)

وواضحٌ أنّ عمل "بل" في هذه الآية الكريمة ممّا يَطل في حكم الأول إبطالا كليّا؛ لأنّ "بل" واقعةٌ هنا بعد غلطٍ بيّن، ولكنه ليس من جهة الخالق، فحاشاه سبحانه وتعالى عن كلّ خطأ ونسيان، ولكنه خطأ إمّا لحق الكافرين القائلين به، فردّ عليهم، ربّ العزّة أنّه "ما اتَّخَذَ وَلَدًا"، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾. (الرحمشري، 1998، صفحة 569/2)

وسيبيويه إذ يمثّل بجملة: "ما مرّزْتُ برجلٍ صالحٍ بلّ طاح"، برفع كلمة "طاح"، فهو يشير إلى جواز قطع التّعت المعطوف بـ "بل"، في قولنا: "ما مرّزْتُ برجلٍ صالحٍ بلّ طاح"، إلى الرفع على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: "ما مرّزْتُ برجلٍ صالحٍ بلّ هو طاح"، بدليل تعليل صاحب الكتاب لذلك بقوله: "وإن شئتَ رفعت فابتدأت على "هو"، على أنّ "بل" من الحروف التي يمكن الابتداء بها بعد كلامٍ سابقٍ لها. (ياقوت، 1992/295)

وليس قطع التّعت إلى الرفع بعد "بل" للخبريّة وفقاً على ما كانت فيه "بل" عاطفةً لنعتٍ على آخر، وإمّا يطرد هذا الأمر أيضاً على ما ورد فيه هذا الحرف متوسّطاً (واقعاً) بين المبدل منه والبدل، عطفاً للثاني منهما على الأول إعراباً. يوضّح سيبويه هذا المعنى قائلاً: «ومن ذلك: ما مرّزْتُ برجلٍ بلّ حمار»، و"ما مرّزْتُ برجلٍ ولكن حماراً". أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه. وقد يكون فيه الرفع على أن يُذكر الرجل، فيقال: من أمره وأمره، فتقول أنت: قد مرّزْتُ به، فما مرّزْتُ برجلٍ بلّ حمار، ولكن حماراً. أي: بلّ هو حمار. ولكن هو حماراً». (سيبويه، 1991، صفحة 439/1)

والقصْدُ بهذا الكلام، أنّ الرفع في كلمة "حمار" في هذين المثالين، بوساطة "بلّ ولكن"، محمولٌ أيضاً على أنّ الجملة مبتدأ مضمراً، تقديره: "هو"، خبره: "حمار". (ياقوت، 1992/295، صفحة 499/1)، وهو ما يزيده سيبويه جلاءً، إذ قال مبيناً إنَّك «لو ابتدأت، فقلت: ما مرّزْتُ برجلٍ ولكن حماراً، تريد: ولكن هو حماراً؛ كان عربياً، أو: لا بلّ هو حماراً، كان ذلك، كأنه قال: ولكن الذي مرّزْتُ به حماراً» (سيبويه، 1991، الصفحات 439/1-440)، ليزر أنّ الرفع في مثل هذا إمّا يكون أحسن «إذا كان قبل ذلك منعوتٌ فأضمّرتَه، أو اسمٌ فأضمّرتَه أو أظهرته فهو أقوى لأنّك تُضمّر ما ذكرت، وأنت هنا تُضمّر ما لم تذكر، وهو جائز عربيٌّ؛ لأنّ معناه: "ما مرّرت بشيءٍ هو رجل"، فجاز هذا كما جاز المنعوت المذكور، نحو قولك: "ما مرّزْتُ برجلٍ صالحٍ بلّ طاح".

ومثل ذلك قوله، عز وجل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: 26]؛ فهذا على أنّهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا، وعلى الوجه الآخر. والمعرفة والنكرة في "لكن"، و"بلّ"، و"لا بلّ" سواءً. (سيبويه، 1991، صفحة 440/1)

والظاهر هنا، أنّ سيبويه، وإن كان يُجيز رفع ما بعد "بل" العاطفة سواءً أ كانت واقعةً في الكلام بين نعتين، أم بين بدلٍ ومبدلٍ منه، فهو يرى أنّ إظهار المبتدأ: "هو" بعد الحرف "بلّ" إمّا يكون قوياً في مثل هذا، إذا كان صدر الكلام قد سبق وأنّ عُرّف فيه بالاسم الذي يعود عليه الضمير "هو" بالتعرّض لذكره، والتبنيّه إليه، نحو قولنا في باب التّعت: "ما مرّزْتُ برجلٍ صالحٍ بلّ طاح"، إذ كان رفع "طاح" فيه على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: "هو"، وهذا

الأخير يرجع إلى المنعوت المذكور "رجل" فَحَسُنَ الإضمار من أجل ذلك. في حين أنّ قولنا: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ بَلْ جَمَازٌ" لا يقوى فيه الرفع في الاسم التالي لـ "بل"، على تقدير مبتدأ محذوف "هو"؛ لأنّ الأخير لم يَجْرِ ذكره في أول الجملة، إذ كان أصلها: "مَا مَرَزْتُ بِشَيْءٍ هُوَ رَجُلٌ"، فلَمَّا حُذِفَ لفظ "شيء" الَّذِي يعود عليه الضمير "هو" لم يكن حسناً فيه الرفع، وإن كان جائزاً عربياً. (الشنتمري، 1987، صفحة 441/1)

وعموماً، فسواءً أكان الرفع في مثل هذا قوياً أم جائزاً، فإنّ الواضح هنا أنّ سيبويه يعرض لأحوال الاسم المعطوف بالحرف "بل" حين تكون أداة عطف بمعنى الاستدراك، إذ كما يتجلّى من شواهد هاهنا، وكما يشترط جمهور النحاة لعملها هذا شرطين اثنين:

أولهما: إفراد معطوفها، أي: أن يكون مفرداً، لا جملة.

وثانيهما: أن تُسَبِّق بنفي أو نهي، هذا مع ملاحظة أنّ "بل" لا يُعطف بها بعد الاستفهام، فلا يقال مثلاً: "أَصْرَبْتُ أَخَاكَ بَلْ زَيْدًا"؟ (المرادي، 1992، صفحة 591)

هذا كلّهُ، من دون إغفال التّظّر، كما أشار إلى ذلك سيبويه، عن مسألة حكم الاسم المعرفة المعطوف بـ "بل"، و"لا بل"، و"لكن"، والتّصّ على أنّه هو نفسه المدروس، الَّذِي سبق توضيحه في حال مجيء هذا الاسم نكرة؛ إذ كما كان المعنى في: "مَا مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَاحٌ" على نفي ما قبل "بل"، ولكنّ، وإثبات ضده لما بعدها، فكذلك الحال مع كون هذا المعطوف معرفة، إذا قلنا: "مَا مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ بَلْ الطَّاحِ"، هذا إضافة إلى جواز قطع ما بعد هذه الحروف على الخبرة بتقدير مبتدأ محذوف في الكلام، تقديره: "مَا مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ بَلْ هُوَ الطَّاحِ". وهذا ما بيّنه سيبويه في "باب مجرى نعت المعرفة عليها" (سيبويه، 1991، صفحة 2/5)، إذ يشرح موضّحاً أنّه: «إذا قلنا: مَرَزْتُ بَزَيْدٍ الرَّكَعِ ثُمَّ السَّاجِدِ، أَوِ الرَّكَعِ فَالسَّاجِدِ، أَوِ الرَّكَعِ لَا السَّاجِدِ... فإن أدخلت "بَلْ" ولكنّ" جاز فيهما ما جاز في النكرة، فعلى ذلك فَمَقَسٌ في المعرفة، وقد مضى الكلام في النكرة، فأغنى عن إعادته في المعرفة لأنّ الحكم واحد». (سيبويه، 1991، صفحة 2/8)

وبعد، إن كان هذا عن تأدية الحرف "بل" لوظيفة العطف في العربية، وحال الاسم المعطوف بها. فما الوجه في إفادة هذه الأداة اللّغوية معنى القصر عند النّحاة؟ وهل صرّحوا بذلك أم أنّ ذلك ممّا يُسْتَنْطَقُ استنتاجاً مآوَقَرٍ في مصنّفاتهم؟

3.2 حقيقةُ القصر بـ "بَلْ":

إنّ النّحاة، وإن لم يفصلوا الكلام في مسألة العمل البلاغيّ والدلالي لـ (بَلْ) العاطفة من جهة تضمّنها معنى القصر من عدمه؛ فإنّ ذلك ممّا يمكن تحديد بعض جوانبه المعنويّة، من خلال الآتي ذكره:

*إيراد النّحاة لشواهد عمل "بل" العاطفة، و"لكن" برفقتها، منفيّة كلّها من ناحية، وتعليقهم على ما جاء منها في تراكمات موجبة نحو: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ بَلْ طَاحٍ"، أنّه إنّما يجيء على الغلط أو التّسيان من ناحية أخرى، يوحي أنّ هذا المثال إنّما قيل ابتداءً فغلط فيه صاحبه، في حين أنّ استعمال "بل" بعد النّفي لا يكون إلّا ردّاً على كلام سابق، كأنّ صاحبه قال لآخر: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ"، فأنكر المخاطب ذلك نافياً إيّاه بالحرف "ما" أولاً، ومُثَبِّتاً في الوقت نفسه عكس ذلك تماماً بوساطة "بل" ثانياً. وهو ما قد يوحي بتفطّن سيبويه لدور "بل" العاطفة في الكلام

المنفّي على أنّ فيها تضمُّنا لقصر شيء على شيء، كما هو هنا بالنسبة إلى المرور الذي كان بالرجل الطّال مع انتفائه عن أن يكون قد تمّ برجلٍ صالح.

*كما سبق، فسيبويه يبيِّن إدخال "لا" النافية بعد "بل"، كما في: ما مررتُ برجلٍ حمارٍ، الذي يرى أنّه على معنى لو قيل: ما مررتُ برجلٍ لا بلّ حمارٍ تأكيداً لحكم التّقي أو التّهي عن الأوّل بـ (لا) (الشّنقيطي، 1999، صفحة 450/2) هو ما يُمكن تأويله على أنّ فيه قصداً إلى إبانة معنى التّقي عمّا ذُكر ابتداءً وتحقيقه، وإثبات ضده لما بعد "بل" انتهاءً، كأنه قد قيل: "إنّما مررتُ بحمارٍ لا برجلٍ".

*كما أُشير إلى ذلك، فسيبويه قد استخدم لفظ البدل في معرض بيانه لمعنى قولنا: "ما مررتُ برجلٍ كريمٍ بلّ لقيمٍ، وما مررتُ برجلٍ صالحٍ بلّ طالحٍ"، وهو ما شرحه الشّنتمريّ بكون المراد به أنّما هو إبدال الإيجاب من التّقي، أي: طرح أوّل الكلام الوارد منفياً لأنّه غير معمولٍ به، وإثبات الثّاني وهو الموجب بـ "بل" لأنّه هو المعتمدُ عليه. ولعلّ هذا ما يدلّ بوضوح على عمل "بل" عاطفةً في كلامٍ منفّي المتمثّل في إدخال الشّيء في حكمٍ واحد، أو الحكم في شيءٍ واحدٍ كفعل المرور الحاصل هنا بالرجل اللّقيم والرجل الطّال، لا بالكريم والصّالح على التّرتيب.

4.2 حقيقة القصر بـ "بل":

وسنبيّن في هذا الجزء كيفيّة تحقّق معنى القصر مع بلّ العاطفة من حيث بناء الجملة التّحويّ.

1.4.2 تركيب جملة القصر مع الحرف بلّ:

بما أنّ عدّ "بل" حرف عطف مشروطٌ بكون المعطوف بما اسماً مفرداً، والكلام قبلها مسبوقةً بنفيٍّ أو نهيٍّ، كما في نحو: "ما جاء خالدٌ بلّ سعيدٌ"، و"لا تُفّاطع الجامعة بلّ أصدقاء السّوء"؛ فإنّ ذلك ما يدلّ على أنّ لتركيب أسلوب القصر المستفاد بوساطة "بلّ" بناءً خاصاً. وبيّناه أنّنا لو أخذنا العبارة الأولى مثلاً؛ لوجدنا أنّها قد صُدّرت بنفيٍّ فعل المجيئ عن (خالد)، ثم استندرك الكلام بعدها بـ "بل" التي أثبتت هذا المجيئ المنفّي عن الاسم المذكور آنفاً، لشخصٍ آخر، وهو سعيدٌ وحده، عكس اعتقاد المخاطب الذي توهّم أنّ الجائي إنّما كان خالداً لا سعيداً.

ولأنّ في الجملة قلباً كلياً لما كان يعتقده المخاطب بهذا الكلام من جهة، فإنّ هذا ما معناه تحقّق القصر هنا لا محالة. وهو من قبيل قصر القلب، لأنّ "بل" لا ترد مستعملة بعد نفيٍّ إلّا في قصر القلب؛ إذ كان الكلام ردّاً على آخر سابق له. وكذلك الحال إذا وردت بعد حرف نهيٍّ، نحو: "لا تُفّاطع الجامعة بلّ أصدقاء السّوء"، إذ الغرض منه أمرُ المخاطب بمقاطعة هؤلاء الأصدقاء لا بمقاطعة الجامعة كما ظنّ هو واعتقد. (ابن هشام، د.ت، الصفحات 433-434)

2. (لكنّ) الحاصرة:

معلومٌ أنّ "لكنّ" المشدّدة من أخوات "إنّ" النّاصبة التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فتتصبّب الأوّل على أنّه اسمها، وترفع الثّاني لأنّه خبر لها، وتأتي مفيدةً معنى الاستدراك في الكلام، نحو: "ما هذا أبيضٌ لكنّه أسودٌ"، و"ما هذا متحرّكاً لكنّه ساكنٌ".

ونشير هنا أنّ معنى الاستدراك الذي تفيدّه "لكنّ" المشدّدة، هو تعقيب الكلام بنفيٍّ ما يُتَوَهَّمُ ثبوته، أو بإثبات ما يُتَوَهَّمُ نفيه. ومثال الأول: "عَلَيَّ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ"، إذ دَفَعْتُ (لكنّ) توهمَ أنّه كريمٌ لملازمة الكرم للشجاعة. ومثال الثاني: "خَالِدٌ فَفِيرٌ لَكِنَّهُ كَرِيمٌ"، حيث رُدّ بـ (لكنّ) اعتقاد كون "خالدٍ" بخيلاً لفقره. (ابن فارس أحمد، 1997، الصفحات 124-125)

هذا، ويحدث أن تُخَفَّفَ "لكنّ" المشدّدة هذه، فتؤول إلى "لكنّ" الساكنة، فتُهْمَلُ عند جمهور النّحاة، ويبقى ما بعدها على ما كان عليه من دون أن تغَيّر فيه شيئاً. وتُعَدُّ إذ ذاك عاطفةً لما بعدها على الذي قبلها إعراباً، لا معنى، نحو قولنا: "مَا نَجَحَ سَعِيدٌ لَكِنْ عَمْرُو"، و"لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ خَالِدًا"، وهو ما سيأتي بيانه لاحقاً. وإذا كان عمل "لكنّ" المخفّفة يصير إلى إفادة معنى العطف، فما شروط ذلك فيها عند النّحاة؟ وأيّة دلالاتٍ بلاغيّةٍ ومعنويّةٍ تُستفاد من دخولها في تراكيب نحويّة كالمثالين الأخيرين؟ ثمّ أخيراً، هل تلمس النّحاة إفادتها معنى القصر مثل نظيرتها "بل"؟

1.2 شروطُ عملها:

يرى جمهور النّحاة على اختلافٍ بينهم، أنّ "لكنّ" إذا توسّطت جملتين، في نحو: "مَا لَقِيتُ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرُوً مَرَرْتُ بِهِ"، وقولنا: "مَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ خَالِدًا لَقِيتُ أَبَاهُ"، فإنّها تكون حينئذٍ حرف عطف، «لأنّ هذا يجري مجرى قولنا: "لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرُوً لَمْ أَلْقِهِ"، على إعمال الفعل في الاسم الذي بعد "لكنّ"؛ لأنّها و"بل" «لا تعملان شيئاً وتُشْرِكَانِ الآخر مع الأول، لأنّهما كالواو، وثمرّ، والفاء. فَأَجْرُهُمَا فيما كان التّصّب فيه الوجه، وفيما جاز فيه الرّفْع». (سيبويه، 1991، صفحة 90/1)

أمّا في حال عطفها مفرداً على مفردٍ، فيشترط سيبويه كون الكلام قبلها منفياً لا موجباً، في نحو: "مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ"؛ إذ إنّ لو قيل: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ"، «فهو محالٌ؛ لأنّ (لكنّ) لا يُتَدَارَكُ بها بعد إيجاب، ولكنّها يُثَبَّتُ بها بعد النّفي». (سيبويه، 1991، صفحة 435/1) وهو ما يؤكّده في موضع آخر بقوله: «وَأَمَّا "لَكِنْ" خفيفةً، وثقيلةً فتُوجِبُ بها بعد نفيٍّ». (سيبويه، 1991، صفحة 232/4)

ومعنى هذا، أنّ "لكنّ" لا يجوز أن تدخل على كلامٍ موجبٍ إلّا لترك قصّةٍ إلى قصّةٍ تامّةٍ، نحو قولنا: "جَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ لَكِنْ زَيْدٌ لَمْ يَجِئْ"، ولو قيل: "مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ لَكِنْ عَمْرُوً"، لم يجز؛ لأنّ "لكنّ" لما خُفِّفَتْ، وصارت عاطفةً مفرداً على مفردٍ، وُضِعَتْ للاستدراك بعد النّفي، إذ يُثَبَّتُ بوساطتها للثاني ما نُفِيَ عن الأول، وهي إنّما كانت كذلك لأنّها للاستدراك فلا تقع مبتدأة. (عبد المنعم فائز، د.ت، صفحة 545)

وإذا ثبت أنّ "لكنّ" تأتي بمعنى العطف بعد النّفي، أو التّهي، فما حقيقة دخول الواو عليها؟ وهل يكون العطف إذ ذاك "ل" (الواو) أم لها؟ وما دليل ذلك؟

إنّ الظّاهر في هذا الموضوع، هو تباين آراء النّحاة في مسألة مجيء لكنّ مسبوقاً بواو العطف من تحيزٍ لذلك، ومَناعٍ، كما اختلف كثيراً في تأويل كلام سيبويه وفهمه. وبيان ذلك أنّ صاحب الكتاب قد نوّع في استعمال لكنّ العاطفة مفرداً على مفردٍ؛ إذ إنّهُ مثّل لها في مواضع قليلة بلا (واو)، كما في قوله: "مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ" (سيبويه، 1991، صفحة 435/1)، وساقها مع الواو في أمثلة كثيرة من كتابه (سيبويه، 1991،

الصفحات 435/1، و 439-440، و 77/3). ومن هنا، تعدّدت تأويلات التّحاة بَعْدَه بخصوص عمل لكنّ عنده. فمنهم من يرى أنّ الواو معها زائدة، وعليه ينبغي أن يُحْمَل كلام سيبويه. وهناك من قال إنّ "لكنّ" تبقى عاطفة، والأمر بالخيار في الإتيان بواو العطف. ومنهم من فهم أنّ "لكنّ" ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها مفرداً على مفرد، وآخرون ذهبوا إلى الرّأي الأخير، لكنّها عاطفةٌ جملةً على جملة. على أنّ منهم من يذهب إلى بقاء "لكنّ" على معنى الاستدراك، سواء سُبِقَتْ بواوٍ أو لا. (نخلة، أحمد محمّد، 1980، الصفحات 151-152)

وعلى كلّ، فما يهتمّنا هنا بيان وظيفة "لكنّ" الدّلاليّة إذا عطف مفرداً على مفردٍ في كلامٍ غير موجبٍ، إذ تكون للاستدراك.

2.2 "لكنّ" الحاصرة:

وعملُ هذا الحرف في أسلوب القصر يكون في الجملتين الفعلية والاسمية معاً، وهذا بيان ذلك:

1.2.2 في الجملة الفعلية:

في واقع الأمر، إنّ موضوع عدّ الحرف "لكنّ" للقصر من عدمه، أمرٌ يكون قد تبيّن مُعْظَم ملاحظه الكبرى في معرض حديثنا عن وظيفة "بلّ"، حيث إنّها جاءت مقترنة في أغلب استشهادات التّحويين بها وشروحهم لعملها - وعلى رأسهم صاحب الكتاب - بإيراد الأداة "لكنّ" إلى جانبها؛ وهو إشارةٌ واضحةٌ على نوع وظيفتها المشابهة تماماً لما تُؤدّيهِ "بلّ" من دور عطف اسمٍ على اسمٍ آخر قبله، في كلامٍ مسبوق إمّا بنفيٍّ أو نهي. وعموماً، فمظاهر تحقّق دلالة "القصر" بوساطة الحرف "لكنّ" العاطف تتمثّل في ثلاثٍ مسائل:

* شرطاً إفادتها معنى القصر:

- عطفها مفرداً على مفرد: وهو أمرٌ لازمٌ لا بدّ من توافره.
- وجوب كون الكلام قبلها منفياً لا مثبتاً: وذلك لأنّ إدخالها في جملة موجبة يقتضي عنه كلام محال، كما عبّر عن ذلك سيبويه، وعموم التّحويين من بعده. (ابن الأنباريّ، أبو البركات، 1982، الصفحات 284-285)
أمّا فيما يخصّ اقتراحها بالواو، فصاحب الكتاب لم يُثبِت عنه مذهبه الدّقيق في ذلك، بالتّظر إلى تمثيله لـ "لكنّ" "بالواو، وبدونها أحياناً كثيرة.

* تشابهاً مع "بلّ" في قطع النّعت المعطوف بعدها إعراباً:

يتّضح مما مضى تفصيله أثناء الكلام عن عمل "بلّ"، أنّه كما يجوز الرّفع في المعطوف بعدها قطعاً له من الإثباع على التّعتية (الوصفية) إلى الرّفع على الخبرية، في نحو: "ما مرّرتُ برجلٍ صالحٍ بلّ طاح"، فإنّ ذلك ينطبق أيضاً على "لكنّ"، إذ نقول: "ما مرّرتُ برجلٍ صالحٍ لكنّ طاح"، على أنّ "طاح" خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: "هو". (سيبويه، 1991، صفحة 435/1) وكذلك الحال في باب البدل، إذ يجوز قولنا: "ما مرّرتُ برجلٍ ولكنّ حمّاراً"، إبدالاً للآخر من الأوّل، إذ معناه: "ولكنّ هو حمّارٌ". (سيبويه، 1991، الصفحات 439/1-440)

* اشتراكها مع "بلّ" بدلاتها على قصر القلب فقط:

لأنّ عطف "لكن" ما بعدها يوجب إثباتها الحكم المنفيّ عمّا قبلها للاسم المعطوف بها فقط؛ فإنّ ذلك ممّا يلزم عنه أنّ "لكن" تشترك مع "بل" في إفادتها لمعنى القصر من وجهين:

أحدهما: أنّها عاطفةٌ مثلها، وثانيهما: أنّها لا تستعمل إلّا لقصر القلب كـ "بل" لأنّها تقلب اعتقاد السّامع رأساً على عقب برّدّه عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، كمن يظنّ أنّ خالداً شاعرٌ، فيصحّح اعتقاده هذا على أنّه "ناثر"، بجملة: "ما خالِدٌ شاعراً لكنّ ناثرٌ، أو ناثرٌ"، كما كنّا نوّدي الغرض نفسه بـ (بل)، إذا قلنا: "ما خالِدٌ شاعرٌ بلّ ناثرٌ". وهو معنى جملة سيبويه: "ما رأيْتُكَ عاقِلاً وَلَكِنْ أحمقٌ" (سيبويه، 1991، صفحة 77/3)؛ إذ المراد بها سلبُ حكم ما قبل "لكن" كأنّه مسكوتٌ عنه، وإثبات ضده للذي بعدها، قلباً لما كان يعتقده في نفسه من اتّصافه بالعقل، فإنكر ذلك عليه ظنّه هذا وأثبت له صفة الحمق. وكذلك يكون المعنى على ردّ اعتقاد السّامع إلى نقيضه، إذا قلنا مثلاً: "ما أنت صالحٌ وَلَكِنْ طاحٌ"؛ برفع كلمة "طاح" على الخبريّة لمبتدأ محذوف، تقديره: "أنت". (سيبويه، 1991، صفحة 136/2)

2.2.2 في الجملة الاسميّة:

ولعلّه ممّا يكون جديراً بنا الإشارة إليه في هذا المقام، هو التّنبية إلى أنّه إذا كان تقدير النّحة للكلام الوارد بعد "لكن" العاطفة مفرداً على مفرد مختلفاً فيه، بحسب مذهب كلّ منهم في مسألة إعمال هذا الحرف عمل "لكن" المشدّدة من عدمه (ابن هشام، 1995، صفحة 322/1) فابن مالك مثلاً يرى أنّ "لكن" في قولنا: "ما قام سَعْدٌ وَلَكِنْ سَعِيدٌ" حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة جملة على جملة، مع إضمار عامل مناسب لها؛ إذ يكون تقدير الكلام في المثال السابق: "ما قام سَعْدٌ وَلَكِنْ قامَ سَعِيدٌ". أمّا ابن يعيش، فينصّ على أنّ "لكن" في مثل هذا عاملة على الرّغم من تخفيفها، فلو قلنا: "ما جاءني زَيْدٌ لكنّ عمروٌ"، فـ (عمروٌ) مرتفعٌ بـ "لكن"، والاسم مضمّرٌ محذوفٌ، كما في قوله: *ولكنّ زنجيٌّ عظيم المشافر* أنف الذكر؛ فالظاهر أنّ جمهور النّحويّين يتفقون في عمومهم على لزوم رفع الاسم الواقع بعد "بلّ ولكنّ" في حال كون الجملة قبلها اسميّة منفيّةٌ بـ "ما"، وذلك نحو قولنا: "ما زيدٌ قائماً بلّ قاعدٌ"، أو: "لكنّ قاعدٌ"، بدليل أنّ صاحب الكتاب قد علّق على قول الشّاعر: (سيبويه، 1991، صفحة 136/2)

فما كنْتُ ضَعُفًا وَلَكِنْ طالِبًا .: أَنَا حَقِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ

بأنّه على معنى: "ولكنّ طالِباً منيخاً أنا"، بحذف خبر "لكنّ" المشدّدة "أنا" (الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، 1979،

صفحة 1391)

، مبرهننا بذلك على أنّ النّصب فيما بعد "لكنّ" على حذف خبرها أجودٌ في كلام العرب، بخلاف قول الفردق: (سيبويه، 1991، صفحة 136/2) *ولكنّ زنجيٌّ عظيم المشافر* الجائز فيه حذف اسم "لكنّ"، على أنّ "زنجيٌّ" خبره؛ إذ يرى سيبويه أنّ النّصب في مثل هذا أجود وأكثر؛ «لأنّه لو أراد إضماراً لخفف، ولجعل المضمّر مبتدأ، كقولك: "ما أنت صالحٌ ولكنّ طاحٌ"، ورفع على قوله: "ولكنّ زنجيٌّ". (سيبويه، 1991، صفحة 136/2)

والذي يُفهم من ظاهر كلام سيبويه هنا، أنّه إذ يحمل (يشبه) حذف اسم "لكنّ" في جملة: "ولكنّ زنجيٌّ"، المقدّر بكاف الخطاب للمفرد، على إضمار المبتدأ بعد "لكنّ" المخفّفة، إنّما يشير إلى إهمال "لكنّ"؛ إذ قدّر ما بعدها

مبتدأ وخبراً، ولو كانت عاملة ما جاز ذلك أبداً، بل يجب أخذ أمرين: إمّا الرّفْع في كلمة "طالْح" على أنّها خبر لكنّ واسمها محذوف، أو التّصَب فيها كونها اسم "لكنّ" والخبر محذوف، كما سبق مع لكنّ.

وإذا ثبت من هذا، أنّ "لكنّ" في جملة: "مَا أَنْتَ صَالِحاً وَلَكِنْ طَالِحٌ"، مهملةٌ مقدّرٌ فيها الكلام على: "مَا أَنْتَ صَالِحاً وَلَكِنْ أَنْتَ طَالِحٌ"، فعليه يُحْمَلُ قولنا: "مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ هُوَ قَاعِدٌ"، أو: "لَكِنْ قَاعِدٌ"، أنّ فيه حذفاً لمبتدأ بعد "بل" و"لكن" تقديره، "كَأَنَّهُ قِيلَ: "مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ هُوَ قَاعِدٌ"، أو: "لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ".

ولكنّ، لمْ كان واجباً الرّفْع فيما بعد هذين الحرفين إذا زُكِّبَا في جملةٍ اسميّةٍ منفيّةٍ بـ (ما) الحجازيّة، وامتنع التّصَب فيه عطفاً له على ما قبله ؟

إنّ علّة ذلك تكمن في كون "ما" الحجازيّة لا تعمل في كلامٍ موجبٍ، كما إذا انتقض خبرها بإلّا الحاصرة، وهي لما كانت لا تعمل إلّا في منفيٍّ من ناحية، ولأنّ "بل" و"لكنّ" توجِبَان الحكم المنفيّ عمّا قبلهما لما بعدهما من ناحية أخرى؛ لم يصحّ نصبُ الاسم الواقع بعدهما عطفاً له على ما هو منفيٌّ قبله بما، فلا يقال مثلاً: "مَا أَنْتَ صَالِحاً وَلَكِنْ طَالِحاً" ولا: "مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ (لَكِنْ) قَاعِدٌ"، وكان لازماً مخالفتُهُ في اللفظ لاختلافهما في المعنى.

وهو شأن "ليس" من بابٍ أولى، بالنّظر إلى أنّ "ما" محمولةٌ عليها، إذ لا يجوز مثلاً: "لَيْسَ خَالِدٌ شَاعِراً بَلْ كَاتِباً"، ولا: "لَيْسَ الْحَسَنُ عَمِيراً لَكِنْ سَلِيماً". بل يجب الرّفْع هنا أيضاً لئلاّ يُعْطَف كلامٌ موجبٌ بـ (بَلْ وَلَكِنْ) على آخر منفيٍّ بليس، مع ملاحظة صواب نحو: "لَيْسَ خَالِدٌ شَاعِراً وَلَا كَاتِباً"، وجواز، و"لا كاتِبٌ" أيضاً، والنّصبُ أوّلَى. هذا، من دون إغفال التّذكير بأنّ "بَلْ وَلَكِنْ" لا تُعَدَّدَان في مثل هذه التّراكيب اللّغويّة عاطفتين لما مضى شرحه، بل هما حرفا ابتداءٍ؛ لأنّ ما بعدهما جملةٌ مبتدأ وخبر.

ونشير هنا، أنّ المبرّد من التّحاة القلائل الذين أجازوا أن تكون "بل" ناقلة حكم التّفي والتّهي المقرّر لما قبلهما إلى ما بعدهما، فيصحّ حسبهم، قولنا: "مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً، وَبَلْ قَاعِداً" على اختلافٍ في المعنى. (الشّنقيطي، 1999، الصفحات 449/2-450)

وإذا كان هذا عموماً، عن عمل الحرفين "بَلْ وَلَكِنْ" في أسلوبيّ القصر، وأحوال الاسم الذي يليهما. فما موقع "لا" العاطفة من هذا كلّهُ ؟ وما الوجهُ في إفادتها معنى الحصر ؟

3. "لا" العاطفة:

وسنعرّج هنا على أحوال الحرف "لا" حين يكون دالّاً على معنى قصر الشّيء على الشّيء.

1.3 في أحكام دلالة على معنى القصر:

يعدّ الحرف "لا" ثالث حروف العربيّة، بعد "بَلْ وَلَكِنْ"، العاطفة المتحقّق بواسطة استخدامها في تركيبٍ لغويٍّ معيّنٍ معنى قصر الشّيء على شيءٍ آخر، بالنّسبة إلى كونه منفيّاً عن اسمٍ سبق في الكلام قبله. ومن أجل ذلك، يشترط جمهور التّحويين لعملها هذا شروطاً ثلاثة، هي:

- أن يتقدّمها إثبات:

كـ "جاءَ زيدٌ لا عمرو"، أو أمر نحو: "إضربْ خالدًا لا سعيدًا"، و"خُذِ القلمَ لا الكتابَ"، وأضاف سيبويه: أو نداءً، كقولنا: "يا ابنَ أخي لا ابنَ عَمِّي"، هذا مع ملاحظة لزوم كون معطوفها مفردًا، لا جملة.

• **عدم اقترانها بحرف عاطف:**

فإن قيل مثلاً: "جاءني زيدٌ لا بلَ عَمْرُو"؛ فـ "بلَ" هي حرف العطف هنا، و"لا" ردُّ لما قبلها (أي: تأكيد لحكم التّفي)، وليست بعاطفة، كما أنّه إذا قلنا: "ما جاءني زيدٌ ولا عمرو"، فالعاطف "الواو"، و"لا" توكيدٌ للتّفي، هذا الأخير، الذي يعتبر مانعاً آخر، من عدّ "لا" حرفاً عاطفياً.

• **أن لا يُصدّق أحدٌ متعاطفيها على الآخر:**

وهو أمرٌ ضروريٌّ من جهة المعنى؛ إذ إنّهُ لا يجوز أن تقول مثلاً: "جاءني رجلٌ لا زيدٌ"، و"اشتريتُ أرضاً لا ضيعةً"، من قبَل أنه يصدّق على "زيد" اسم الرجل، كما يصدّق الأرض على الضيعة والضيعة على الأرض، بخلاف لو قيل: "جاءني رجلٌ لا امرأةً"، و:"اشتريتُ ضيعةً لا داراً"، فهو جائز. (ابن النّاظم، د.ت، الصفحات 539-540) وواضح من هذه الأمثلة، أن العطف بلا إنّما يكون من جهة تأتي لتحقيق للأول ما نفته عن الثاني. وعليه، فيلزم لزوماً لا بدّ منه أن يرد الكلام قبلها موجباً؛ إذ كانت لا تعمل في منفى. (ابن جني، 1985، صفحة 150)

وليس يخفى هنا، أنّ معنى القصر إنّما هو ثابتٌ مفهومٌ فيما مضى من الشواهد، لما أوجب للاسم الأول حكماً انتفى عن الآخر بدخول الحرف "لا" عليه؛ دلالة على أنّ فعل "الجيء" في قولنا: "جاءَ زيدٌ لا عمرو"، مثبتٌ لزيدٍ لا لعمرو، ردّاً على من اعتقد أنّ الذي جاء إنّما هو زيدٌ وعمرو معاً؛ فيكون القصر من قبيل قصر الأفراد، لإفراده شخصاً بالجيء، أو تصحيحاً لظنّ من رأى أنّ الجائي عمرو لا زيدٌ؛ فقلّب اعتقاده هذا ببيان الصّواب فيه، بإثبات فعل الجيء لشخصٍ واحدٍ من الاثنين، وهو (زيد)، مع انتفائه عن عمرو الذي ظنّ أنه صاحب الفعل. وعليه يعدّ القصر هاهنا، قصر قلب، وهذا شأن "لا" العاطفة التي لا تستعمل إلّا لقصري القلب والأفراد. (ابن هشام، د.ت، الصفحات 333-334)

2.3 الحرف "لا" ومعنى القصر:

وإنّ كان هذا باختصار، عن عمل "لا" العاطفة عند جمهور النّحاة، فما كانت نظرة النّحاة إلى هذا الموضوع ؟ وهل في كتبهم من إشارة دالة على تلمسهم وظيفة هذا الحرف المعنوية، والدلالية المتمثلة في تحقّق معنى القصر البلاغي بما في الكلام ؟

في حقيقة الأمر، وردّاً عن هذا التّساؤل نقول: على الرّغم من اتّسام مباحث دراسة "لا" في مصنّفات التّحويين بصيغة نحويّة محضة في معظم جوانبها، إلّا أنّ هذا لم يمنعهم - وعلى رأسهم سيبويه - من تضمين بعض نتفاتٍ من كلامه، في معرض حديثه عن أحوال ورود النّعت في العربيّة مع حروف العطف كـ بل، ولكن، وإمّا، وغيرها نزراً قليلاً من إشارته المعنوية الهامة؛ حيث صرّح أنّ قولنا: "مرّزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لا ساجِدٍ"، أنّه إنّما يكون لأحد شيئين: فإمّا لإخراج الشكّ، وإمّا لتأكيد العلم فيهما. (سيبويه، 1991، صفحة 430/1)

ولعلّه يتّضح من ظاهر كلام صاحب الكتاب هنا، أنّه يوصي إلى أنّه في حال دخول "لا" النّافية على كلام موجبٍ صدره، نافيةٌ حكمه المثبت لما قبلها عمّاً بعدها؛ فإنّ ذلك ما يجعلها مفيدةً معنى إماطة الشكّ الذي يساور

ذهن السامع بخصوص صفة الرجل الممرور به، إذا قلنا: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ"، أ هو رَاكِعٌ أم ساجدٌ؟ فيبين أنه كان راکعاً لا ساجداً. وقد تُستعمل "لا" في مثل هذه التراكيب بقصد تأكيد خبرٍ قد علمه المخاطب، أو السامع، مفاده أن الرجل الذي مرَّ به إنما كان في حالة ركوع، ثم دخلت "لا" لتزيد هذا المعنى بياناً وتأكيداً بأن قيل: لا ساجدٍ، تماماً كما تدخل "إن" الناصبة التوكيدية على جملة المبتدأ والخبر، في نحو: "إِنَّ الْعِلْمَ نُورٌ" تأكيداً، ونفياً لكل اعتقادٍ قد لا يصل في هذا إلى درجة اليقين إذا سمع صاحبه جملة: "الْعِلْمُ نُورٌ"، من دون استعمالٍ لأيٍّ مؤكّد معنوي.

وعلى أيّ الوجهين حُمِلَ كلام سيويه، عموماً، فإنّ ذلك لا يردّ إطلاقاً أنّ عين المعنى من هذا كله، أنه يقرّر للحرف "لا"، العاطف مفرداً على مفردٍ في الإيجاب، وظيفته إدخال الشيء في حكمٍ معيّن مع نفيه عن شيءٍ آخر؛ وهو ما يجوز لنا تأويله أنّ سيويه قد تفتّن بدكائه الفطريّ، وحسّه اللغوي إلى إفادة "لا" العاطفة معنى القصر، إذ يكون: قولنا: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ"، في معنى لو قيل: "مَا مَرَزْتُ إِلَّا بِرَجُلٍ رَاكِعٍ". هذا مع ملاحظة أنّ الأول معناه: الإثبات لشيءٍ مع نفيه عن آخر، وأنّ الثاني يُفهم منه النصّ على مرور المتكلم برجلٍ راکعٍ، دون سواه سواء أ كان ساجداً، أم على حالٍ أخرى.

وإذا كان التعت المعطوف بـ (لا)، في أسلوب القصر، واجب الإتيان، على حركة منعوته سواء أ ورد هذا التعت نكرة، كما في المثال السابق، أم معرفة كما في: "مَرَزْتُ بِرَجُلٍ رَاكِعٍ لَا سَاجِدٍ" (سيويه، 1991، صفحة 08/2)، فما الوجه في هذا لو جاءت الجملة مسبوقه بـ (إنّ) الناصبة مثلاً؟

لم يُغفل التحوّيون تناول هذه المسألة بالدراسة، وعلى رأسهم سيويه في "بَابُ مَا يَكُونُ مَحْمُولاً عَلَى "إِنَّ" فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء" (سيويه، 1991، صفحة 144/2)؛ إذ بعد إبانته حال الاسم المعطوف على اسمٍ منصوبٍ، بـ (إنّ) من جواز الرفع فيه، إمّا على الابتداء، أو بحمله على الاسم المضمّر في كلمة "منطلق" مثلاً، إذا قلنا: "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَسَعِيدٌ" من ناحية، وإمكانية جعل هذا الاسم المعطوف منصوباً بالواو على موضع ما قبله المنصوب من ناحيةٍ أخرى، بل، فيقال: "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَعَمْرٌ" (سيويه، 1991، الصفحات 144/2-145). فكما يصحّ هذا مع "الواو" التي قد تكون حرف ابتداء، أو عاطفة؛ فالأمر نفسه بالنسبة إلى الأداة "لا"، التي يجوز معها الوجهان أيضاً في مثل ما سبق، إذ نقول: "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ لَا عَمْرٌ"، ونقول: "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ لَا عَمْرٌ"، بالنصب فيه. هذا مع ملاحظة أنّ تفسير الرفع والنصب فيما بعدها، هو التفسير نفسه الذي مضى ذكره مع (الواو). (سيويه، 1991، صفحة 146/2)

هذا، ونذكر هنا أنّه إذا كان المقصور عليه مع "بل" و"لكن" هو الواقع بعدهما، نحو: "مَا الْفَحْرُ بِالْمَالِ بَلْ بِالْعِلْمِ"، و"مَا الْفَحْرُ بِالنَّسَبِ لَكِنْ بِالتَّقْوَى"، فإنّ الأمر يختلف مع "لا" العاطفة التي يكون المقصور عليه معها هو الاسم المتقدم عليها، كما في: "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ لَا عَمْرٌ"، والْفَحْرُ بِالْعِلْمِ لَا بِالْمَالِ". (الجويي، مصطفى الصاوي، 1993، صفحة 38)

ومن كلّ الذي ذكر، نستنتج أنّ حروف العطف الثلاثة: "بل، ولكن، ولا" كلّها من أدوات القصر عند التّحاة الذين تفتّنوا إلى تأديتها هذا المعنى الدلالي الدقيق، بفضل فقههم أساليب العربية، وذوقهم اللغوي المرتكز أساساً على إحاطتهم بقواعد اللغة أولاً، وإدراكهم العميق لأسرار تراكيبها المختلفة في سياقاتها، وجوانبها الدلالية، والمعنوية،

والجمالية ثانياً. هذا، وإن لم يكن صاحب الكتاب قد صرح بمصطلح هذا الموضوع التحوي، ولا البلاغي، بخلاف عموم نخاة العربيّة الذين جاؤوا بعده.

4. الخاتمة:

وبعد عرضنا هذا لأهمّ معالم الدّراسة التّحويّة لأسلوب القصر بوساطة حروف العطف الثلاثة: "بل"، "ولكن"، "وَلَا"؛ فقد توصلنا إلى بعض النتائج لعلّ أهمّها الآتي ذكره:

- إنّ للحروف بصفة عامّة، ولحروف العطف بخاصّة في اللّغة العربيّة دوراً بالغاً، في إقامة معنى الجملة، وتحقيق جماليّة النثر والنّظم لاشتغال أغلب أساليب العربيّة وتراكيبها عليها عموماً.

- دلالة الحرف "بل" على معنى القصر في جملتي العطف والتّعت عند التّحويين، مشروطٌ بأمرين. أوّلهما: بأنّ يليها مفردٌ، وثانيهما: أن يتقدّمه نفيٌّ أم نهيٌّ. ويكون المعنى إذ ذاك على تأكيد نفي الحكم عمّا قبلها، وإثبات ضده لما بعدها.

- تُشابه "لكن" الحرف "بل" في عطف الاسم على اسم آخر قبله، في كلام مسبوق إمّا بنفي أو نهي، سواءً في الجملة الفعلية أو في الجملة الاسمية، من حيث شرطاً إفادتها معنى القصر: عطفتها مفرداً على مفرد، ووجوب كون الكلام قبلها منفيّاً لا مثبتاً، كما تتقاطع مع بل في قطع التّعت المعطوف بعدها إعراباً.

- للتّحويين في عمل "لَا" العطف ثلاثة شروط، هي: أن لا يتقدّمها نفيٌّ، وأن لا تقترن بحرفٍ عاطفٍ آخر، وأن لا يصدّق أحدٌ مُتعاطفيها على الآخر.

- إنّ للحرف "لَا" العاطف مفرداً على مفردٍ في الإيجاب، وظيفته إدخال الشّيء في حكم معين مع نفيه عن شيء آخر.

- المقصودُ عليه مع "بل" و"لكن" هو الواقع بعدهما مباشرةً، في حين أنّ المقصور عليه مع الحرف "لَا" هو الذي يتقدّمها.

- اتّسم دراسة علماء التّحو لعمل حروف العطف الثلاثة المطروقة في البحث بالصّبغة التّحويّة المحضة في معظم جوانبها، إلّا ما أمكننا استنتاجه من ومضاتٍ معنويّة، ولقّطاتٍ دلاليّةٍ قليلةٍ من خلال بعض شروحهم وأقوالهم في بعض المسائل المتعلّقة بالموضوع.

5. قائمة المراجع

*القرآن العظيم

1. ابن الأنباري، أبو البركات كمالُ الدّين، (1982)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين والبصريّين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محي الدّين عبد الحميد، (د.ط) دار الجيل: بيروت - لبنان.
2. ابنُ التّائلم، بدر الدّين محمّد بن مالك، (د.ت)، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيّد محمّد عبد الحميد، (د.ط)، دار الجيل: بيروت - لبنان.
3. ابن جيّي، عثمان أبو الفتح، (1985)، اللّمع في العربيّة، تحقيق: حامد المؤمن، (الطّبعة الثّانية)، بيروت: مكتبة التّهضة.
4. ابن فارس، أحمد، (1997)، الصّاحي في فقه اللّغة العربيّة ومساائلها وسُنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، (الطّبعة الأولى)، دار الكتب العلميّة: بيروت - لبنان.
5. ابن هشام، جمال الدّين الأنصاريّ، (د.ت)، قطر النّدى وبَلّ الصّدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر النّدى، (د.ط)، دار الإمام مالك: الجزائر.
6. ابن هشام، جمال الدّين الأنصاريّ، (1995)، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد (د.ط)، بيروت: المكتبة العصرية.
7. الأعلام الشّنتمريّ، يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج، (1987)، التّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (الطّبعة الأولى)، الكويت: المنظّمة العربيّة للثقافة والتّربيّة والعلوم.
8. الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد، (1979)، الصّحاح تاج اللّغة صِحاحُ العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (الطّبعة الثّانية)، بيروت: دار العلم للملايين.
9. الجويّي، مصطفى الصّاويّ، (1993)، المعاني - علمُ الأسلوب، (د.ط)، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.
10. الزّمخشري، محمود بن عمر، (1998)، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، (الطّبعة الأولى)، مكتبة العبيكان: الرياض - المملكة العربيّة السّعوديّة.

11. التّخشري، محمود بن عمر، (1993)، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي أبو ملح، (الطّبعة الأولى)، دار ومكتبة الهلال: بيروت - لبنان.
12. الشّنقيطي، أحمد بن أمين، (1999)، الدّرر اللّوامع شرح مع الهوامع على جمع الجوامع، تحقيق: مُحمّد باسل عيون السّود، (الطّبعة الأولى)، دار الكتب العلميّة: بيروت - لبنان.
13. المراديّ، الحسينُ بنُ القاسم، (1992)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، (الطّبعة الأولى)، دار الكتب العلميّة: بيروت - لبنان.
14. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (1991)، الكتاب، تحقيق: محمّد عبد السّلام هارون، (د.ط)، بيروت: دار الجيل.
15. فائز، عبد المنعم، (د.ت)، السّيرافيّ النّحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، (د.ط)، منشورات دار الكتاب اللّبنانيّ: بيروت - لبنان.
16. نخلة، أحمد محمّد، (1980)، مدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، (د.ط)، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر: بيروت - لبنان.
17. ياقوت، محمود سليمان، (295/19921)، شرح جمل سيبويه، (د.ط)، دار المعرفة الجامعيّة: الإسكندريّة - مصر.